العدد 3747 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 29 ذو الحجة 1441 - الموافق 19 أغسطس 2020
Wednesday 19 August 2020 - No.3747 - 13 th Year

عون: تحقيق العدالة بجريمة قتل الحريري يتجاوب مع رغبة الجميع

إدانة عضو بـ «حزب الله» وبراءة 3 لعدم كفاية الأدلة

صورة لرفيق الحريري بأحد شوارع بيروت

المتهمون الأربعة

القاضي دايفيد راي

القاضية جانيت نوسوورثي

القاضية ميشلين بريدي

القاضي دايفيد : الاغتيال نفذ لأسباب سياسية

بهاء الحريري : «حزب الله» لم يجلب للبنانيين سوى الحرب والعقوبات والمعاناة

دانت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، أمس الثلاثاء، عضو بحزب الله في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

ودانت المحكمة سليم عياش العضو في حزب الله بجريمة قتل الحريري، بينما برأت 3 متهمين آخرين لعدم كفاية الأدلة.

وأشارت المحكمة إلى أنه لا يمكن تحديد عدد المتورطين في التفجير، وأن المتهمين يرتبطون بجهة منظمة، وأن الأدلة تشير إلى أن الاغتيال كان سياسياً، حيث إن «الهدف المنشود من اغتيال الحريري زعزعة استقرار لبنان». إلا أنها أوضحت أن «لا أدلة عن الجهة التي وجهت المتهمين لاغتيال الحريري».

وفي بداية الجلسة، ذكر القاضي دايفيد راي، رئيس هيئة المحكمة، أن اغتيال الحريري «نفذ لأسباب سياسية».

ويُحاكم في القضية غيابيا 4 أشخاص ينتمون إلى ميليشيات حزب الله، ووُجهت لهم جميعا تهمة التآمر بارتكاب عمل إرهابي. وهم: سليم عياش وحسين عنيسي وأسد صبرا وحسان مرعي. أما مصطفى بدر الدين فهو من خطط لعملية الاغتيال، حسب المحكمة، إلا أنه قُتل لاحقا في سوريا.

وقال القاضي إن القيادي في حزب الله مصطفى بدر الدين نسق مع سليم عياش (العضو في حزب الله) في عملية اغتيال الحريري، مضيفا: «المتهمون نسقوا ونفذوا عملية اغتيال الحريري». من جهتهما حسين عنيسي وأسعد صبرا نسقا لإعلان المسؤولية زورا عن اغتيال الحريري.

وأشار القاضي إلى أن الحكم في قضية اغتيال الحريري يتكون من نحو 3000 صفحة. وأوضح أن أدلة الاتصالات أدت إلى تأسيس القضية، مضيفاً أن «الادعاء» قدم أدلة وافية عن الاتصالات التي استخدمت باغتيال الحريري.. وبيانات الاتصالات قادت إلى كشف الخلية» التي نفذت العملية. وشدد القاضي على أن «متابعة (المتهمين) لتنقلات الحريري تؤكد الترصد وليس الصدفة» في التفجير.

كما شرح القاضي الظروف السياسية التي رافقت اغتيال الحريري، مؤكداً أن «الأدلة أظهرت سيطرة سوريا على النواحي العسكرية والأمنية في لبنان»، وأن الحريري وأنصاره نادوا بإنهاء الهيمنة السورية على لبنان قبل الاغتيال.

وأضاف أن «السوريين فرضوا على الحريري إرادتهم السياسية»، وأن الرئيس السوري بشار الأسد فرض على الحريري التمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية حينها إيميل لحود.

كما رأى أن محاولة اغتيال النائب مروان حمادة كانت تحذيراً مسبقاً للحريري وللزعيم الدرزي وليد جنبلاط.

وختم القاضي راي مؤكداً أن «غرفة الدرجة الأولى (في المحكمة الخاصة بلبنان) تشتبه بمصلحة حزب الله وسوريا بالاغتيال»، إلا أنه أوضح أن «لا دليل مباشرا على تورط قيادة حزب الله وسوريا بالاغتيال». وشددت المحكمة على أن «المتهمين باغتيال الحريري ينتمون لحزب الله».

من جهتها، قالت القاضية جانيت نوسوورثي، عضو هيئة المحكمة، إن معظم المتضررين من الانفجار لم يحصلوا على تعويضات، كما أكدت أنه لم تتم حماية مسرح الجريمة، وتم العبث بالموقع، وأن الأمن اللبناني أزال أدلة مهمة من موقع التفجير. وأضافت أن «التحقيق الذي تلا الانفجار مباشرة كان فوضويا».

وأوضحت القاضية أنه «تم استخدام مواد شديدة الانفجار في العملية»، وأن التحقيق أثبت أن أجهزة التشويش في موكب الحريري كانت تعمل. وأضافت: «لا شك بأن انتحاريا هو من نفذ الاعتداء»، لكنها أضافت أن «أبو عدس ليس الانتحاري الذي نفذ العملية»، في إشارة إلى الشخص الذي ظهر في مقطع فيديو تبنى فيه العملية قبل حدوثها. كما تحدثت القاضية عن جثة مجهولة الهوية تم اكتشافها في موقع التفجير. كما أكدت أنه «لا أدلة على أن أبو عدس هو من قاد شاحنة التفجير» وأنه لا دليل يربط أبو عدس بمسرح الجريمة، و»لا أدلة على أن أبو عدس هو من نفذ التفجير».

كما أوضحت أن 8 أشخاص هم من نفذوا التفجير، وهم ينتمون إلى «الشبكة الحمراء» التي حددتها المحكمة بناءً على بيانات الاتصالات، موضحة أن «الشبكات الخضراء والحمراء والصفراء كانت مترابطة وسرية»، وأن «الهواتف استخدمت قبل ارتكاب الجريمة وتوقفت بعدها». لكنها أقرت بأن عملية نسب الهواتف للمتهمين ومصطفى بدر الدين معقدة، خاصة أنه حينها كان يتم شراء شرائح الاتصالات بدون إبراز بطاقات هوية.

من جهتها، قالت القاضية ميشلين بريدي، عضو هيئة المحكمة، إن المحققين تمكنوا من تحديد نمط استخدام الهواتف في العملية، وإن الادعاء قدم أدلة على تورط المتهم سليم عياش عبر نشاطه الخلوي. وشرحت أن عياش لم يسافر لأداء فريضة الحج كما زعم بل بقي في لبنان، مضيفةً أن «أدلة الاتصالات الهاتفية أثبتت دور عياش في العملية». وأضافت بريدي أن «غرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأن عياش مرتبط بحزب الله».

وأضافت القاضية أن اتصالات هاتفين محمولين أثبتت دور المتهم حسان مرعي في العملية.

كما قالت إن مصطفى بدر الدين، الذي كان يستخدم أيضاً اسماً مستعاراً هو سامي عيسى، «شارك في مؤامرة مع المتهمين الـ4 لاغتيال الحريري»، مضيفة أنه استخدم 5 خطوط هاتفية في التواصل مع المنفذين. وتابعت: «10 شهود تعرفوا على أرقام تعود لبدر الدين أي سامي عيسى».

وذكرت أن بدر الدين كان يسافر مع حراس مسلحين وسط احتياطات، وأن حزب الله أكد عند مقتل بدر الدين أنه كان قائداً عسكرياً رفيعاً.

من جهته، قال القاضي راي إنه «لا توجد أدلة مقنعة على أن مصطفى بدر الدين مسؤول عن التفجير». واعتبر أن بدر الدين ومرعي وعنيسي وصبرا مسؤولون عن تلفيق التهمة باغتيال الحريري لأبو عدس. وشدد على أن إعلان المسؤولية عن التفجير في وسائل الإعلام كان مزيفاً، حيث إن المتهمين الأربعة المرتبطين بحزب الله لفقوا مسؤولية التفجير.

كما أكد أن «شبكات الاتصالات شهدت نشاطاً كبيراً خلال 39 يوماً حول قصر قريطم مقر الحريري»، مضيفاً أن «رفيق الحريري كان مراقباً بشكل مكثف»، بينما انخفض نشاط شبكات الاتصالات خلال زيارات الحريري خارج لبنان.

وكشف أن «قرار اغتيال الحريري تم اتخاذه بشكل نهائي مطلع شهر فبراير 2005».

وأشارت المحكمة إلى أن بيروت كانت في حالة فوضى يوم الاغتيال، وكان هناك ضغط على شبكتي الاتصالات بعد وقوع الانفجار، فيما تعذر معرفة تاريخ بيع الشاحنة التي استخدمت في عملية الاغتيال.

ونوهت المحكمة لـ»عدم كفاية الأدلة» ضد 3 متهمين في قضية اغتيال الحريري، حيث إن «عدة أشخاص شاركوا بالتخطيط لعملية التفجير لكن لا أدلة على مشاركة صبرا وعنيس». كما اعتبرت المحكمة أن «لا أدلة تربط حسن حبيب مرعي بقضية اختفاء أبو عدس ولا يمكن اعتباره مذنبا». وشددت على أن «لا أدلة على أن من راقب الحريري قد شارك بعملية التفجير»، مشيرة إلى أنه لا يمكن تحديد عدد المتورطين في التفجير. لذا برأت المحكمة الدولية عنيسي وصبرا ومرعي.

أما عن المتهم عياش فقالت المحكمة: «ليس لدينا شك بمشاركة عياش في المؤامرة»، مضيفة أن «عياش مذنب ومتورط بالقتل العمد بجريمة قتل الحريري»، وقد كان «يعلم هدف المؤامرة ضد الحريري». وأضافت أن سليم عياش متهم بـ 5 قضايا قتل ومنها جريمة رفيق الحريري.

ويأتي الحكم في قضية اغتيال الحريري عام 2005، بعد أن تأجلت الجلسة بسبب انفجار مرفأ بيروت.

وقد وصل رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري إلى قاعة جلسة المحكمة. وكان سعد الحريري توجه إلى لاهاي للمشاركة في جلسة النطق بالحكم في اغتيال والده، ومن المقرر أن يُدلي بعد النطق بالحكم ببيان يتناول فيه الحكم الصادر، وفقا لبعض المصادر.

من جهته، قال بهاء الحريري، نجل رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، إنه لا مكان لميليشيا حزب الله في مستقبل لبنان، داعيا المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب لبنان لإنهاء التدخلات الأجنبية في إشارة إلى إيران التي تدعم بشدة ميليشيا حزب الله.

وقال الحريري في تصريح لصحيفة «تليغراف» Telegraph البريطانية إن لبنان دفع ثمناً باهظاً بسبب أفعال حزب الله الذي لم يجلب للبنانيين سوى الحرب والعقوبات والمعاناة.

وطالب الحريري ميليشيا حزب الله بإنهاء مشاركتها في السياسة اللبنانية والسماح للبلاد بإعادة البناء، محملا إياها مسؤولية انفجار مرفأ بيروت. كما انتقد الحريري ما سماه تأييد الرئيس اللبناني ميشال عون لميليشيا حزب الله.

وكان لرئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري علاقات وثيقة بالولايات المتحدة وحلفاء غربيين ودول الخليج العربية وكان يُنظر إليه على أنه يمثل تهديدا للنفوذ الإيراني والسوري في لبنان.

وأدى اغتياله إلى أسوأ أزمة في لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين 1975 و1990، مما أدى إلى انسحاب القوات السورية ومهد الطريق لمواجهة بين القوى السياسية المتناحرة على مدى سنوات.

وقد يؤدي الحكم في لاهاي إلى تعقيد الوضع المضطرب بالفعل بعد انفجار 4 أغسطس واستقالة الحكومة المدعومة من حزب الله وحلفائه.

وكان الحكم متوقعا في بادئ الأمر في وقت سابق من هذا الشهر لكنه تأجل بعد انفجار مرفأ بيروت.

واستغرقت عملية التحقيق والمحاكمة الغيابية لأعضاء حزب الله الأربعة 15 عاما وبلغت تكلفتها نحو مليار دولار. وقد تصدر المحكمة حكما بالإدانة وحكما لاحقا يصل إلى السجن مدى الحياة أو البراءة.

من جانبه قال الرئيس اللبناني ميشال عون أن تحقيق العدالة بجريمة قتل الحريري يتجاوب مع رغبة الجميع.

القاضية جانيت : التحقيق الذي تلا الانفجار مباشرة كان فوضويا

القاضية ميشلين : الادعاء قدم أدلة على تورط المتهم سليم عياش عبر نشاطه الخلوي

آلاف السودانيين يطالبون في الخرطوم بتنفيذ الإصلاحات الانتقالية

الخرطوم – «وكالات» : تظاهر آلاف الأشخاص في الخرطوم الإثنين، في الذكرى الأولى لتوقيع الوثيقة الانتقالية التي بدأت بموجبها مرحلة التحول الديمقراطي عقب الإطاحة بالرئيس عمر البشير، وللمطالبة بتنفيذ الإصلاحات وما هو منصوص عليه في الوثيقة.

ورفع المتظاهرون لافتات تطالب بإصلاح النظام السياسي وكذلك القضائي الذي يحاكم رموز نظام البشير والقصاص «للشهداء» الذين سقطوا في خلال الثورة الشعبية بالسودان بين 2018 و2019.

ورفع المتظاهرون شعارات مثل «السلام أولوية» و»لا يوجد استقرار من دون برلمان»، في إشارة إلى عملية السلام مع جماعات مسلحة متمردة بعدة مناطق سودانية وتأخر إنشاء المجلس التشريعي.

ووفقاً للوثيقة الدستورية، التي تعد بمثابة خارطة طريق للفترة الانتقالية، فإنه كان يتعين تشكيل مجلس تشريعي يقوم بمهام البرلمان، ويكون بمثابة أجهزة الحكم الثلاثة خلال الفترة الانتقالية.

ودعت ما تسمى بلجان المقاومة، وهي جماعات من المواطنين ولدت خلال الانتفاضة الشعبية، لمسيرات الإثنين، من منطقة شمال الخرطوم وأم دورمان إلى وسط العاصمة للتوجه إلى مقر الحكومة من أجل تسليم مذكرة لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ولكن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع، بعد رفض إعطاء الوثيقة لأحد مستشاري رئيس الحكومة.

ووصفت رابطة المهنيين في السودان ما حدث بأنه «غير مقبول»، وأكدت أنه يمثل «استفزازا» و»انتهاكا»، مشيرة إلى أن جميع الخيارات للتصعيد مطروحة على الطاولة ضد السلطات.

وتطالب الوثيقة بتدشين مجلس تشريعي في خلال ثلاثة شهور، ومؤتمر اقتصادي لمعالجة الأزمة ومكافحة الفساد وإصلاح النظام القضائي والقضاء على باقي نظام البشير.

مقتل أكثر من 40 حوثياً في معارك وسط اليمن

عدن – «وكالات» : أعلن الجيش اليمني، مقتل أكثر من 40 عنصراً من مسلحي الحوثيين في معارك بمحافظة البيضاء، وسط البلاد.

وقال المركز الإعلامي للقوات المسلحة في بيان صحفي أمس الأول الإثنين: «إن قوات الجيش، مسنودة بالمقاومة الشعبية وطيران تحالف دعم الشرعية، يخوضون معارك متواصلة ضد ميليشيات الحوثي في جبهة قانية شمالي البيضاء، لليوم الثاني على التوالي».

وأضاف البيان، أن أكثر من 40 عنصراً من ميليشيات الحوثي قتلوا وجرح آخرون بنيران الجيش الوطني في جبهة قانية خلال الـ24 ساعة الماضية، إلى جانب خسائر أخرى في الآليات والمعدات القتالية.

وأشار البيان إلى أن عشرات الجثث الحوثية ما تزال متناثرة حتى الآن في الشعاب وبطون الجبال الشاهقة في منطقة قانية، ومضى على البعض منها أيام دون أن تنتشلها الميليشيات الحوثية.

وفي السياق ذاته، ذكر البيان أن مقاتلات التحالف العربي استهدفت بعدة غارات مواقع وآليات تابعة للميليشيات في مواقع متفرقة في الجبهة، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الميليشيات وتدمير آليات من ضمنها عربة (بي.أم.بي) وعيار 23.